رُدُودُ القُرطُبِيِّ عَلَى الشِّيعَةِ

صَنْعَةُ

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الدار الأثرية


بسم الله الرحمن الرحيم

رُدُودُ الْقُرْطُبِيِّ عَلَى الشِّيعَةِ



عمان - العبدلي - مقابل حلويات زلاطيمو - تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٦٥٨٠٤٥ - ص.ب ٩٢٥٥٩٥ - الرمز البريدي ١١١٩٠
البريد الإلكتروني alatharya1423@yahoo.com

(١)
تحمدة وتقدمة

إن الحمدَ لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شرور أنفسِنا، ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهْدِهِ الله؛ فلا مضلَّ له، ومَن يضلِلْ؛ فلنْ تَجِدَ له ولياً مُرْشِداً.

أما بعد:

فعلى كل مسلم رضي بالله رباً، وبالنبي ﷺ نبياً، وبالإسلام ديناً؛ أنْ ينافحَ ويدافع عن كتاب الله ـ تعالى ـ، وسنة نبيِّه ﷺ، وعن الواسطة التي نقلت إلينا الكتاب والسنة، ألا وهي الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ.

ومتى اجتمعَ قومٌ على مصادرهم الأصليَّة، والطُّرق العامَّة، والأصول الكلِّية، الضَّابطة للاستنباط والاستنتاج؛ فخلافهُم يسير مستساغ، له وجه من الوجوه، إنْ تعدَّى التعصبَ والهوى. فإنْ وُجِدَ التصعبُ والهوى؛ فهو شر مستطير، وخطرٌ عظيمٌ. فإن تعدَّاه إلى الاختلاف في الأصول؛ فهو علةُ السَّقم، وغُصَّةُ الطَّعم.

وخـلافُنا مع الشيعة خلاف عقدي، نابع من اختلافنا: هل القرآن الذي بين أيدينا ـ معشر أهل السنة ـ هو الذي أُنزل على سيدنا محمد ﷺ؟

فيزعم الشيعة ـ قبَّحهم الله ـ أن القرآن الذي بين أيدينا اعتراهُ نقصٌ وتحريفٌ[1]!! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِن أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يقولونَ إلا كَذِباً﴾.

قال ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ:

«إن دعوى الشيعة ليست حجة على القرآن، ولا على المسلمين؛ لأنهم ليسوا منا، ولسنا منهم»[2].

وفي هٰذه الصفحات يظهر لك ـ أخي القارىء ـ حقيقةُ الشيعة، بلا صراخ ولا عويل، وبلا هوى ولا ميل، إذ كفانا الإمامُ القرطبيُّ ـ رحمه الله تعـالى ـ مؤنة ذٰلك، فقصدنا إلى جمع كلامه في الشيعة[3]، الدَّالِّ على فساد عقائدهم، ووبال عاقبتهم، عسى أن يتبيَّن الغافلون من أهل السنَّة الحقيقـة، ويخـرجون عن غفلتهم، ويثوبون إلى رشدهم، ويتوبون عن

---

(١) انظر تفصيل ذلك في رسالتنا هذه (رقم ٥)، وفي كتاب الشيخ إحسان إلهي ظهير ـ رحمه الله تعالى ـ «الشيعة والقرآن».

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢ / ٧٨ و٤ / ١٨١ و١٨٢).

لما كان ابن حزم يناظر قسس إسبانيا في صحة الإنجيل وأسفار التوراة، ويفتخر أن القرآن لا يتطرَّق أيُّ شك إلى صحته، وتواتُر كلِّ حرف من حروفه؛ احتجُّوا عليه بأنَّ الشيعة تعلن تحريف القرآن، وأنَّ فيه زيادة ونقصاً، فقال لهم العبارة المذكورة.

(٣) وذلك من خلاله تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»، وله كلامٌ يسير عن الرافضة في كتابه: «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٣٠٢، ٦٦٨، ٣٢١ ـ طبعة السقا).

دعوى التقريب بين السنة والشيعة ـ زعموا ـ ويقولون:

«لو كانت الدُّنيا؛ كانت المقاربة، ولكنه الدِّين»[1].

يقول السيد محمد شكري الألوسي في «مختصر التحفة الاثني عشرية» (ص٣٠٠ـ٣٠٢):

«ومن استكشف عن عقائدهم الخبيثة، وما انطووا عليه؛ علم أن ليس لهم في الإسلام نصيب، وتحقق كفرُهم لديه، ورأى منهم كل أمر عجيب، واطَّلع على كل أمر غريب، وتيقَّن أنهم قد أنكروا الحسِّيَّ، وخالفوا البديهيَّ الأوَّليَّ، ولا يخطر ببالهم عتاب، ولا يمر على أذهانهم عذاب أو عقاب، فإن جاءهم الباطل؛ أحبوه ورضوه، وإذا جاءهم الحق؛ كذَّبوه وردُّوه:

﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً فلمَّا أَضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ الله بِنورِهِمْ وتَرَكَهُمْ في ظُلُماتٍ لا يُبْصِرونَ . صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعونَ﴾[2].

ولقد غشي على قلوبِهُم الران، فلا يعون ولا يسمعون، فإنا لله وإنا إليه راجِعون، ولقد تعنَّتوا بالفسق والعصيان في فروع الدين وأصوله، فصدق ظنُّ إبليس، فاتبعوه من دون الله ورسوله، فيا ويلهُم من تضييعهم الإسلام، ويا خسارَتَهم مما وقعوا فيه من حيرة الشبه والأوهام.

فلو التفتَّ إلى ما هُم عليه في هذا الزمان؛ لوجدتَهم في صريح من

(١) من كلام الإمام الأوزاعي؛ كما في «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١/ ١٧٩).

(٢) البقرة: ١٧ ـ ١٨.

الضلال والخسران؛ لأنهم إلى الحق لا يلتفتون، ولا بمثل ذٰلك يعبؤون، بل هم بالدين يستهزئون، ولو أنك ذكرتَ لهُم شيئاً من مثالبهم، وصرحتَ بشيء من عيوبهم؛ أخَـذَتْهُم العـزةُ بالإثم، وصار ذٰلك عندهم من أنكر المناكر، حيث إنهم قد فرحوا بما عندَهم من الجهل، وما انطووا عليه من خبث السـرائـر، حتى كأنهم للدنيا خُلِقـوا، فهم لها في جميع أحوالهم يعملون، وعلى دقـائق شؤونهـا بأفكـارهم يغوصون، وبالمتاعب وتحمل المشاقِّ فيها إلى الموت يتردَّدون، ولبئس ما كانوا يصنعون.

فالاشتغال بعلومهم، وردُّ ما ادعوه من كتبهم من أصولهم وفروعهم، أولى ممن خالف أهل الحق بإعداد العدد، وأحقُّ من هٰؤلاء بما نستمدُّه من كل برهان وسند، كيف لا وهم قد وافقونا في لباسنا، وزاحمونا في أملاكنا، ونفثـوا بسحـرهم في أسـلاكنـا، بحيث يخفى ما ألقوه من الدسائس في عباراتهم، ويذهب على كثير من الناس ما يصدر عنهم من لحن القول في محاوراتهم.

حتى إن كثيراً منهم يبرأ من بدعته، ويلتزم ما التزمه أهل السنة في طريقته، بحيث تخفى حاله على كل أحد، ولا يتبين أمره إلا لمن عَرَف ونقـد، فيتـوصل بذٰلك إلى شبهٍ ودسائسَ يلقيها في كلامه لأجل إضلال مخاطبه من حيث لا يشعر بمقصوده ولا يدري بمرامِه!

فمنهم من ألف كتـابـاً في منـاقب الإمام الشافعي، وأودع فيه من الدسائس الرافضية ما يخفى إلا على المتبحر، ومنهم من ألف في مذاهب المجتهـدين، وذكـر فيهـا ما يخـالف مذهبهم قصداً إلى ترويج مذهبه،

وإبطال مذهب أئمة الدين.

فهم أعداء أنبياء الله تعالى ورسله، والمحرفون لكلام الشريعة عن موضعه ومحله، ولعمر الله إن هٰؤلاء الطغام الحيارى أضرُّ على عوامِّ المسلمين من اليهود والنصارى، فالحَذَرَ الحذَرَ منهم، والفرارَ والفرارَ عنهم.

والزم أيها الأخ الطالب للنجاة من الارتباك في ورطة الشبه والتمويه، وعليك بالسلوك في طريق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلال وشبه المبتدعين، ولا تغترَّ بتوافر الملحدين، وكثرة الهالكين، وكن حريصاً على التفتيش عما كان عليه الصحابة من الأحوال، متتبعاً ما كانوا يتحرَّوْنه من الأعمال، فهم السواد الأعظم، والواقفون من الهداية المحمَّدية على ما لم نعلم، ومنهم يُعْرَف الحسن من القبيح، والمرجوحُ من الرجيح، فمَن اتبع غير سبيل المؤمنين؛ فهو الحقيق بوعيد رب العالمين؛ قال تعالى تعليماً لعباده وتذكيراً:

﴿ومَن يُشاقِقِ الرَّسولَ مِن بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لهُ الهُدَى ويَتَّبِعْ غيرَ سبيلِ المؤمِنينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ وساءَتْ مَصيراً﴾(١).

ومن نظر بعين بصيرته، وأمعن الفكر في طريق الاتباع وحقيقته، فحاد وابتدع، وللهوى والأطماع اتَّبع؛ كان كحاطب ليل، أو متحيِّر يدعو على نفسه بالثبور والويل، وقال تعالى في بيان طريق الهُدى وتفضيله:

---

(١) النساء: ١١٥.

﴿وأَنَّ هٰذا صِراطي مُسْتَقيماً فاتَّبِعوهُ ولا تَتَّبِعوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بكُمْ عَنْ سبيلِهِ﴾[1].

فحثَّ سبحانه على اتباع سبيله الذي هو الكتاب والسنة، ونهى جل شأنه عن اتباع السبل مبيناً بأن ذٰلك سبب للتفرق والمحنة.

ولذٰلك ترى أهلٰ السنَّة قد لزموا سبيلاً واحداً، ولم تر منهم زائغاً عما أُمروا به وحائداً.

وأما أهل البدع والأهواء، وذوو الضلال والافتراء؛ فقد افترقوا في سبلهم على حسب معتقداتهم الفاسدة، وتشتَّتوا على مقتضى آرائهم الكاسدة، فهم على ما زعموه مصرُّون، وكل حزبٍ بما لديهِم فرحون.

فإذاً؛ الواجب علينا ـ معاشر أهل السنة ـ اتباعه ﷺ في جميع أقواله، والتأسِّي به في سائر أفعاله وأحواله، والاقتداء بما كان عليه أصحابه، فإنهم المبلِّغون عنه ﷺ وأحبابه؛ لأن من اقتدى بأولٰئك الأعلام، فقد اقتدى به ﷺ، وما أخبث رجلاً ترك سبيل السنَّة الشارِحَةِ للكتاب، واستبدل بالنعيم المقيم العذاب:

﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخالِفونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصيبَهُم فِتْنَةٌ في الدُّنيا أَوْ يُصيبَهُم عذابٌ أليمٌ﴾[2]».

ورحم الله القائل:

---

(1) الأنعام: ١٥٣.

(2) النور: ٦٣.

إذا شِئْتَ أَنْ تَرْضَى لِنَفْسِكَ مَذْهَباً
تَنالُ بِهِ الزُّلْفى وتَنْجو مِن النَّارِ
فَدِنْ بِكِتابِ اللهِ والسُّنَّةِ التي
أَتَتْ عَنْ رَسولِ اللهِ من نَقْلِ أَخْيارِ
ودَعْ عَنْكَ داعي الرَّفْضِ والبِدَعِ الَّتي
يقودُكَ داعيها إلى النَّارِ والعارِ
وسِرْ خَلْفَ أَصْحابِ الرَّسولِ فإنَّهُمْ
نُجومُ هُدىً في ضَوْئها يَهْتَدي السَّاري
وعُجْ عَنْ طَريقِ الرَّفْضِ فَهْوَ مُؤسَّسٌ
على الكُفْرِ تَأْسيساً على جُرُفٍ هارِ
هُما خُطَّتانِ إِما هُدًى وسعادَةٌ
وإِمَّا شَقاءٌ مَعْ ضَلالَةِ كُفَّارِ
فأيُّ فَريقَيْنا أَحَقُّ بأَمْنِهِ
وأَهْدى سَبيلاً عندما يَحْكُمُ الباري[1]

وكتب

مشهور حسن سلمان

□□□□□

---

(١) «المنتقى من منهاج الاعتدال» (ص ٢٠٤).

(٢)
القرطبي في سطور

* **مولده ونشأته :**

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج ـ بسكون الراء والحاء المهملة ـ الأنصاريُّ الخزرجيُّ الأندلسيُّ .

نشأ القرطبيُّ في عصر الموحِّدين بقرطبة، حاضرة الأندلس، وظلَّ يعيش بها حتى سقطت قرطبة في أيدي الفرنجة سنة (٦٣٣هـ)، فانتقل إلى مصر، واستقرَّ بها في (منية بني خصيب)؛ (المنيا) حتى لقي ربَّه ليلة الاثنين التاسع من شوال سنة (٦٧١هـ / ١٢٧٣م).

* **أهمُّ شيوخه :**

أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، وأبو عامر يحيى بن عامر بن أحمد بن منيع، وأبو علي الحسن بن محمد بن محمد بن محمد بن كروك البكري، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن محمد القيسي القرطبي المعروف بابن أبي حجة، وغيرهم كثير.

* **علمه ومصنفاته :**

كان ـ رحمه الله تعالى ـ من عباد الله الصالحين، والعلماء الورعين، الزَّاهدين في الدنيا، المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، أوقاته معمورة بين عبادة وتصنيف.

وقد أثنى عليه كثير من العلماء، فقال فيه الإمام الذهبي :

«إمامٌ، متقنٌ، متبحِّر في العلم، له تصانيف مفيدة تدلُّ على إمامته، وذكائه، وكثرة اطِّلاعه».

ووصفه غير واحدٍ بأنه كان يقظاً، فهماً، حسن الحفظ، مليح النظم، حسن المذاكرة، ثقةً، حافظاً...

ووصفة ابن العماد الحنبلي فقال:

«إمام، علم، من الغوَّاصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيِّد النقل».

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ منصفاً في تحقيق المسائل، عفَّ اللسان، ليِّن القول تجاه مخالفيه في الرأي، متَّزناً في آرائه وأحكامه. بعيداً عن التعصُّب لرأيه أو لمذهبه.

وله كثير من المصنَّفات؛ منها:

ـ «الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمَّن من السنَّة وآي الفرقان»[1].

ـ «التذكار في أفضل الأذكار».

ـ «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»[2] (وهي مطبوعة).

ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا».

---

(١) وقد قمتُ بصنع كشاف تحليلي للمسائل الفقهية الموجودة فيه مع أخي جمال عبداللطيف، وهو مطبوع، نشر مكتبة الصِّدِّيق ـ الطائف.

(٢) وأعمل الآن على تحقيقه، يسر الله إتمامه.

ـ «قمع الحرص بالزهد والقناعة، ورد ذل السؤال بالكسب والصناعة».

ـ «الانتهاز في قراءة أهل الكوفة والبصرة والشام وأهل الحجاز».

ـ «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس».

ـ «اللمع اللؤلؤية شرح العشرينات النبوية».

ـ «منهج العباد ومحجة السالكين والزهاد».

وغيرها كثير.

والمتأمل في أسماء هٰذه الكتب يعلم منزلة إمامنا القرطبي، وأنه ذو قدرةٍ فائقة في علوم الإسلام، وأنه كاد أن لا يترك فناً من الفنون؛ إلا وأسهم فيه بحظٍّ وافر.

وسيظل إمامنا القرطبي علماً من أعلام القرن السابع الهجري، الذين كرَّسوا حياتهم لخدمة القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وعلوم العربية، رحمه الله ـ تعالى ـ رحمة واسعة، وأجزل مثوبته[1].



---

(١) انظر مصادر ترجمته، وترجمة أوعب وأسهب له في كتابنا المفرد عنه، وسينشر ـ إن شاء الله تعالى ـ ضمن «سلسلة أعلام المسلمين»، دار القلم، بيروت.

(٣)
معنى الشيعة لغة

(الشِّيع): جمع شيعة، وهي: الأمة.

و (الشيعة): الفرقة والطائفة من النّاس، المتآلفة، المتفقة الكلمة، فكأنَّ (الشِّيَعَ) الفرقُ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ:

﴿أو يُلْبِسَكُمْ شِيَعاً﴾[1].

وأصله مأخوذ من (الشِّياع)، وهو الحطب الصغار، يوقد به الكبار[2].

ومعنى ﴿شِيَعاً﴾: فرقٌ.

وقيل: يجعلكم فرقاً؛ بعضكم يقاتل بعضاً، وذلك بتخليط أمرهم، وافتراق أمرائهم على طلب الدنيا[3].

وكل قوم أمرهم واحد، يتّبع بعضُهم رأي بعض؛ فهم شيع[4].

□□□□□

---

(١) الأنعام: ٦٥.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١٠ / ٦).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ٩).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ١٥٠).

(٤)

الروافض وأقسامهم

انقسمت الرافضة اثنتي عشرة فرقة :

[١] العلوية :

قالوا : إن الرسالة كانت إلى علي ، وإن جبريل أخطأ .

[٢] والأمريَّة :

قالوا : إن علياً شريكُ محمدٍ في أمره .

[٣] والشيعة :

قالوا : إن علياً ـ رضي الله عنه ـ وصيُّ رسولِ اللهِ ﷺ ، ووليُّه من بعده، وإن الأمة كفرت بمبايعة غيره .

[٤] والإسحاقيَّة :

قالوا : إن النبوَّة متصلةٌ إلى يوم القيامة، وكلُّ مَن يعلم علم أهل البيت؛ فهو نبيٌّ .

[٥] والنَّاووسيَّة :

قالوا : عليٌّ أفضلُ الأمَّة، فمَن فضَّل غيره عليه ؛ فقد كفر .

[٦] والإماميَّة :

قالوا : لا يمكن أن تكون الدُّنيا بغير إمامٍ من ولد الحسين، وإن الإمام يعلِّمه جبريل ـ عليه السلام ـ، فإذا مات؛ بُدِّلَ غيره مكانَه .

[٧] والزّيدية:

قالوا: ولد الحسين كلُّهم أئمة في الصَّلوات، فمتى وُجِد منهم أحد؛ لم تجز الصلاةُ خلف غيرهم؛ برِّهم وفاجِرِهم.

[٨] والعبَّاسية:

زعموا أن العباس كان أولى بالخلافة من غيره.

[٩] والتَّناسخية:

قالوا: الأرواح تتناسخ، فمن كان محسناً؛ خرجت روحه، فدخلت في خلق يسعد بعيشه.

[١٠] والرَّجعية:

زعموا أن علياً وأصحابه يرجعون إلى الدُّنيا، وينتقمون من أعدائهم.

[١١] واللاَّعنة:

يلعنون عثمان، وطلحة، والزُّبير، ومعاوية، وأبا موسى، وعائشة وغيرهم.

[١٢] والمتربِّصة:

تشبَّهوا بزيِّ النُّساك، ونصبوا في كلِّ عصرٍ رجلاً ينسبون إليه الأمر، يزعمون أنه مهديُّ هذه الأمة، فإذا مات؛ نصبوا آخر[1].

□□□□□

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٤ / ١٦٣).

(٥)

الشيعة من أهل البدع
المطرودين عن حوض رسول الله ﷺ

روى الترمذي عن أبي غالب قال:

«رأى أبو أمامة رؤوساً منصوبةً على باب دمشق، فقال أبو أُمامة:

كلابِ النَّار، شرُّ قتلى تحت أديم السَّماء، خيرُ قَتْلى مَن قتلوه.

ثم قرأ:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وجوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ﴾[1].

قلت لأبي أُمامة: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟

قال: لو لم أسمعه من رسول الله ﷺ؛ إلا مرَّة، أو مرَّتين، أو ثلاثاً ـ حتى عد سبعاً ـ؛ ما حدَّثتُكُموه».

وقال:

هٰذا حديث حسن[2].

---

(١) آل عمران: ١٠٦.

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب التفسير، باب: من سورة آل عمران، (٥ / ٢٢٦) (رقم ٣٠٠٠)، وابن ماجه في المقدمة، باب: في ذكر الخوارج، (١ / ٦٢) (رقم ١٧٦)، والحميدي في «المسند» (٢ / ٤٠٤) (رقم ٩٠٨)، والآجرِّي في «الشريعة» (ص ٣٥ و٣٦)، والطبراني؛ كما في «مجمع الزوائد» (٦ / ٢٣٤).

وقال الهيثمي:

«رجاله ثقات».

وفي «صحيح البخاري»[1] عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ:

«إني فَرَطُكُم[2] على الحوضِ، من مرَّ عليَّ؛ شرب، ومَن شرب؛ لم يظمأ أبداً، لَيَرِدَنَّ عليَّ أقوامٌ ويعرفوني، ثم يُحال بيني وبينهم».

قال أبو حازم[3]:

فسمعني النُّعمان بن أبي عياش، فقال:

أهٰكذا سمعتَ من سهل بن سعد؟!

فقلتُ: نعم.

فقال: أشهد على أبي سعيدٍ الخدريِّ وهو يزيد فيها:

«فأقول: إنهم منِّي. فيُقال: إنَّك لا تدري ما أَحْدَثوا بعدك. فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لمن غير بعدي».

وعن أبي هريرة أنه كان يحدِّث أنَّ رسول الله ﷺ قال:

«يرِدُ عليَّ الحوضَ يومَ القيامةِ رهطٌ من أصحابي، فيُجْلَوْنَ على الحوض، فأقول: يا رب! أصحابي. فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا

---

(١) كتاب الرقاق، باب: في الحوض (١١ / ٤٦٤) (رقم ٦٥٨٣ و٦٥٨٤)، وكتاب الفتن، باب: ما جاء في قول الله تعالى: ﴿واتَّقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة﴾، (١٣ / ٣ - ٤) (رقم ٧٠٥٠ و٧٠٥١).

(٢) الفَرَط - بفتحتين -: الذي يتقدَّم الواردين؛ ليصلح لهم الحياض.

(٣) هو سلمة بن دينار، أحد رجال سند هٰذا الحديث.

بعدك، إنهم ارتدُّوا على أدبارهم القهقرى»[1].

والأحاديث في هٰذا المعنى كثيرة.

فمن بدَّل، أو غيَّر، أو ابتدع في دين الله ما لا يرضاه الله، ولم يأْذن به الله؛ فهو من المطرودين عن الحوض، المبتعِدين منه، المسوَّدي الوجوه.

وأشدُّهم طرداً وإبعاداً مَن خالف جماعة المسلمين، وفارق سبيلهم؛ كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهٰؤلاء كلُّهم مبدِّلون ومبتدِعون.

وكذٰلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم، وطمس الحق، وقتل أهله وإذلالهم، والمعلنون بالكبائر، المستخفُّون بالمعاصي، وجماعة أهل الزَّيْغ والأهواء والبِدَع؛ كلٌّ يخاف عليهم أن يكونوا عُنُوا بالآية[2].



(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب: في الحوض، (١١ / ٤٦٤ و٤٦٤ - ٤٦٥) (رقم ٦٥٨٥ و٦٥٨٦).

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿يومَ تبيضُّ وجوهٌ وتسودُّ وجوهٌ﴾.
وما سبق من «الجامع لأحكام القرآن» (٤ / ١٦٧ - ١٦٨).

(٦)

طعن الشيعة في القرآن
ومخالفتهم مصحف عثمان بالزيادة والنقصان(*)

طعن الرافضة ـ قبحهم الله تعالى ـ في القرآن، وقالوا: إن الواحد يكفي في نقل الآية والحرف؛ كما فعلتم!! فإنَّكم أثبتُّم بقول رجلٍ واحدٍ ـ وهو خزيمة بن ثابت وحده ـ آخر سورة (براءة)، وقوله:

﴿مِن المؤمِنينَ رِجالٌ﴾[1]!!

(*) قد ألف أحد طواغيتهم ـ واسمه حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي ـ كتاباً في ذٰلك سمَّاه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب»، بلغ عدد صفحاته (٤٠٠) صفحـة كبيرة، وفيه مئات النصوص والنقول عن كبار طواغيتهم بدعوى أن القرآن محرف، وقد ارتكب هٰذا الطبرسي جناية تأليف كتابه سنة (١٢٩٢هـ)، في المشهد المنسوب إلى أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ بالنجف، وطبع في إيران سنة (١٢٩٨هـ).

وإن المنافقين منهم يتظاهرون بالبراءة من هٰذا الكتاب تقيَّة، ولكن هٰذه البراءة لا تنفعهم؛ لأنهم يحملون منذ ألف سنة إلى الآن أوزار النصوص والنقول الموجودة في كتبهم بهٰذا المعنى، وقد جمعت كلها في هٰذا الكتاب.

وفي الصفحة التالية نموذج من هٰذا الكتاب، أورده المصنف (ص ١٨٠ ـ ١٨١) سورةً يزعم أنها سقطت من القرآن الكريم.

وانظر في الشيعة وتحريف القرآن: «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ٠٠٠)، و«مناقب أبي حنيفة» للكردري (ص ٠٠٠)، و«مختصر التحفة الاثني عشرية» (ص ٣٠ ـ ٣١)، و«الشيعـة والقـرآن» لإحسان إلٰهي ظهير، ومقال للشيخ محب الدين الخطيب في «مجلة الفتح» المصرية (عدد ٨٤٢، ص ٩ وما بعدها).

(١) الأحزاب: ٢٣.



سورة الولاية التي يزعم الشيعة أنها سقطت من القرآن الكريم

فالجواب:

إن خزيمة ـ رضي الله عنه ـ لما جاء بهما؛ تذكَّرهما كثيرٌ من الصَّحابة، وقد كان زيد يعرفهما، ولذٰلك قال:

«فقدتُ آيتين من آخر سورة (التوبة)».

ولو لم يعرفهما؛ لم يدرِ هل فقد شيئاً أو لا، فالآية إنما ثبتت بالإجماع، لا بخزيمة وحده.

جواب ثانٍ:

إنما ثبتت بشهادة خزيمة وحده؛ لقيام الدَّليل على صحتها في صفة النبي ﷺ، فهي قرينة تغني عن طلب شاهد آخر، بخلاف آية (الأحزاب)، فإن تلك ثبتت بشهادة زيد وأبي خزيمة؛ لسماعهما إيَّاها من النبي ﷺ[1].

ولا خلاف بين الأمة، ولا بين الأئمة؛ أهل السنة: أن القرآن اسم لكلام الله ـ تعالى ـ، الذي جاء به محمد ﷺ، معجزةً له، وأنَّه محفوظ في الصُّدور، مقروءٌ بالألسنة، مكتوبٌ في المصاحف، معلومةٌ على الاضطرار سورُهُ وآياتُه، مُبَرَّأةٌ من الزِّيادة والنقصان حروفُهُ وكلماتُه، فلا يُحْتاج في تعريفه بحدٍّ، ولا في حصره بعدٍّ، فمن ادَّعى زيادة عليه أو نقصاناً منه؛ فقد أبطل الإجماع، وبهتَ الناس، وردَّ ما جاء به الرسول ﷺ من القرآن المنزَّل عليه، وردَّ قوله ـ تعالى ـ:

﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجِنُّ على أَنْ يَأْتوا بِمِثْلِ هٰذا القُرآنِ لا

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٥٦).

يأْتونَ بمِثْلِهِ ولو كانَ بعضُهُم لبعْضٍ ظَهيراً﴾[1].

وأبطل آية رسوله ـ عليه السلام ـ؛ لأنه إذ ذاك يصير القرآنُ مقدوراً عليه، حيـن شِيب بالباطل، ولمَّا قُدِرَ عليه؛ لم يكن حجة ولا آية، وخرج عن أنِ يكون معجزاً.

فالقـائل بأنَّ القرآن فيه زيادةٌ ونقصانٌ رادٌّ لكتاب الله، ولما جاء به الـرسول، وكان كمن قال: الصلوات المفروضات خمسون صلاة، تزوُّج تسع من النساء حلال، وفرض الله أياماً مع شهر رمضان. . . إلى غير ذٰلك مما لم يثبت في الدين. فإذا رُدَّ هٰذا بالإجماع؛ كانَ الإجماعُ على القرآن أثبت وآكد وألزم وأوجب.

قال الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنباري:

ولم يزل أهلُ الفضل والعقل يعرفون مِن شرفِ القرآن، وعلوِّ منزلته، ما يوجبـه الحقُّ والإنصاف والديانةُ، وينفون عنه قول المبطلين، وتمويه الملحـدين، وتحـريف الـزَّائغين، حتى نبغ في زماننا هٰذا زائغ زاغ عن الملة، وهجم على الأمَّة، بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزالُ الله يؤيِّدها، ويثبتُ أُسَّها، وينمي فرعَها، ويحرسها من معايب أولي الجَنَفِ والجَـوْر، ومكـايد أهل العداوة والكفر، فزعم أن المصحف الذي جمعه عثمان ـ رضي الله عنه ـ باتفاق أصحاب رسول الله ﷺ على تصويبه فيما فعل، لا يشمل على جميع القرآن، إذ كان قد سقط منه خمس مئة حرف! قد قرأت بعضها، وسأقرأ ببقيَّتها، فمنها:

---

(1) الإسراء: ٨٨.

«والعصر ونوائب الدهر».

فقد سقط من القرآن على جماعة المسلمين:

«ونوائب الدهر»!!

ومنها:

«حتى إذا أخذتِ الأرض زخرفها وازَّيَّنت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس وما كان الله ليهْلِكَها إلا بذنوب أهلها».

فادَّعى هٰذا الإنسان أنه سقط على أهل الإسلام من القرآن:

«وما كان ليهلِكَها إلا بذنوب أهلها»!!

وذكر مما يدَّعي حروفاً كثيرة!!

وادَّعى أن عثمان والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ زادوا في القرآن ما ليس فيه، فقرأ في صلاة الفرض والناس يسمعون:

«الله الواحد الصمد».

فأسقط من القرآن: «قل هو»، وغيَّر لفظ «أحد»، وادَّعى أن هٰذا هو الصواب، والذي عليه الناس هو الباطل المحال!!

وقرأ في صلاة الفرض:

«قل للذين كفروا: لا أعبد ما تعبدون»!

وطعن في قراءة المسلمين.

وادَّعى أن المصحف الذي في أيدينا اشتمل على تصحيف حروف مفسدة مغيَّرة؛ منها:

﴿إِنْ تُعَذِّبْهُم فإِنَّهُم عِبادُكَ وإِنْ تَغْفِرْ لهُم فإِنَّكَ أَنْتَ العزيزُ الحَكيمُ﴾[1].

فادَّعى أن الحكمة والعزَّة لا يشاكلان المغفرة!! وأن الصواب:

«وإن تغفر لهم؛ فإنك أنت الغفور الرحيم».

وترامى به الغيُّ في هٰذا وأشكاله، حتى ادَّعى أن المسلمين يصحِّفون:

﴿وكانَ عندَ اللهِ وَجيهاً﴾[2].

والصواب الذي لم يغيَّر ـ عنده ـ:

«وكان عبداً لله وجيهاً»!

وحتى قرأ في صلاة مفترضة ـ على ما أخبرنا جماعة سمعوه وشهدوه ـ:

«لا تحرك به لسانك، إن علينا جمعه وقراءته، فإذا قرأناه فاتبع قراءته، ثم إن علياً نبأ به»!

وحكى لنا آخرون عن آخرين أنهم سمعوه يقرأ:

---

(١) المائدة: ١١٨.

(٢) الأحزاب: ٦٩.

«ولقد نصركم الله ببدر بسيف علي وأنتم أذلة».

وروى هٰؤلاء أيضاً لنا عنه قال:

«وهٰذا صراطُ عليٍّ مستقيم».

وأخبرونا أنه أدخل في آية من القرآن ما لا يضاهي فصاحة رسول الله ﷺ، ولا يدخل في لسان قومه الذين قال الله ـ عز وجل ـ فيهم:

﴿وما أَرْسَلْنا مِن رَسولٍ إلا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾[1].

فقرأ:

«أليس قلت للناس» في موضع: ﴿أَأَنْتَ قلْتَ للنَّاسِ﴾[2].

وهٰـذا لا يُعـرف في نحـو المعـربين، ولا يحمـل على مذاهب النَّحويين؛ لأن العرب لم تقل: ليس قمت. فأما: لستُ قمت ـ بالتاء ـ فشاذٌّ قبيحٌ، خبيثٌ رديءٌ؛ لأن (ليس) لا تجمد الفعل الماضي، ولم يوجد مثل هٰذا إلا في قولهم: أليس قد خلق الله مثلهم، وهو لغة شاذة، لا يُحمل كتاب الله عليها.

وادَّعى أن عثمان ـ رضي الله عنه ـ لما أسند جمع القرآن إلى زيد بن ثابت؛ لم يُصِبْ؛ لأن عبدالله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب كانا أولى بذٰلك من زيد؛ لقول النبي ﷺ:

---

(١) إبراهيم: ٤.

(٢) المائدة: ١١٦.

«أقرأ أُمَّتي أُبيٌّ بن كعب»[1].

ولقوله ـ عليه السلام ـ:

«مَن سرَّه أن يقرأ القرآنَ غضّاً كما أُنزل؛ فليقرأه بقراءة ابن أُم عبد»[2].

وقال هٰذا القائل:

لي أن أخالف مصحف عثمان؛ كما خالفه أبو عمر بن العلاء، فقرأ:

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب المناقب، باب: مناقب أهل البيت، (رقم ٣٧٩٣)، وابن ماجه في المقدمة، الباب (رقم ١١) (رقم ١٥٤)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣ / ٢ / ٦٠).

وقال الترمذي:

«هٰذا حديث حسن صحيح».

لكن قال غيرُه:

«إن الصواب إرساله».

كما في «فتح الباري» (٨ / ١٦٧).

وأخرج البخاري في «الصحيح» (رقم ٤٤٨١ و٥٠٠٥)، وأحمد في «المسند» (٥ / ١١٣)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٤٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٣ / ٣٠٥)؛ عن ابن عباس: قال عمر:

«أقضانا علي، وأقرأنا أُبي».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٧)، وابن ماجه في «السنن» (١ / ٤٩)؛ من حديث أبي بكر وعمر، وإسنادهما حسن.

وأحمد (١ / ٢٦، ٣٨)، وابن سعد (٢ / ٤٣٢ و٧/ ٣٥ ـ ٣٦)، والحاكم (٣ / ٣١٨)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي؛ عن عمر.

«إنَّ[1] هٰذين»، «فـأصـدق وأكون»، «وبشر عباديَ الذين» ـ بفتح الياء ـ، «فما آتانيَ الله» ـ بفتح الياء ـ.

والذي في المصحف:

﴿إنْ هٰذانِ﴾[2] بالألف.

﴿فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾[3] بغير واو.

---

(١) بتشـديد النون؛ قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر؛ عن عاصم، وجمهور القراء عليها.

انظر: «البحر المحيط» (٦ / ٢٥٥)، و«المقتضب» (٢ / ٣٦٤)، و«الكشف عن وجوه القراءات» (٢ / ١٠٠)، و«تفسير القرطبي» (١١ / ٢١٦)، و«الحجة في القراءات السبع» (٢١٧).

وذُكِرت قراءة أبي عمرو في «البحر المحيط» (٦ / ٢٥٥)، و«تأويل مشكل القرآن» (٣٦)، و«الكشاف» (٢ / ٣٠٦)، و«معاني القرآن» (٢ / ١٨٣).

وذكر ابن الجوزي في «زاد المسير» (٥ / ٢٩٧)، والقرطبي في «تفسيره» (١١ / ٢١٦)، وابن تيمية في الكلام على قوله تعالى: ﴿إنْ هٰذان لساحران﴾ عنه أنه قال:

«إني لأستحيي من الله أن أقرأ: ﴿إنْ هذان﴾».

وذٰلك لأنه لم ير لها وجهاً من جهة العربية.

ومن الناس من خطَّأ أبا عمرو في هٰذه القراءة، ومنهم الزجَّاج؛ كما في «زاد المسير» (٥ / ٢٩٩)، و«البحر المحيط» (٦ / ٢٢٥)، و«إبراز المعاني» (٣٩٧)؛ قال:

«لا أجيز قراءة أبي عمرو خلاف المصحف».

وانظر كلاماً جامعاً مفيداً في هٰذا الموضوع عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعـالى ـ في رسالة «الكلام على قوله تعالى: ﴿إنْ هٰذانِ لساحرانِ﴾، مطبوعة في «مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي»، العدد الثاني، عام ١٣٩٩هـ.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) المنافقون: ١٠.

﴿فَبَشِّرْ عِبادِ﴾[1]، ﴿فَما آتانِ الله﴾[2] بغير ياءين في الموضعين.

وكما خالف ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي مصحف عثمان، فقرؤوا:

﴿كذٰلك حقّاً علينا نُنْجِ المؤمِنينَ﴾[3].

بإثبات نونين، يفتح الثانية بعضُهم، ويسكنها بعضُهم، وفي المصحف نون واحدة[4]!

وكما خالف حمزة المصحف، فقرأ:

«أتُمِدُّونِ بماء».

بنون واحدة، ووقف على الياء، وفي المصحف نونان، ولا ياء بعدهما.

وكما خالف حمزة أيضاً المصحف، فقرأ:

«ألا إنَّ ثموداً كفروا ربَّهم».

بغير تنوين، وإثبات الألف يوجب التنوين.

وكل هٰذا الذي شنَّع به على القرَّاء ما يلزمهم به خلافٌ للمصحف.

قال أبو بكر:

---

(١) الزمر: ١٧.

(٢) النمل: ٣٦.

(٣) يونس: ١٠٣.

(٤) يلاحظ أن الذي في المصحف نونان.

وذكر هٰذا الإنسان أنَّ أُبيًّ بن كعب هو الذي قرأ:

«كأن لم تغنَ بالأمس وما كان الله ليهْلِكَها إلا بذنوب أهلها».

وذٰلك باطل؛ لأن عبدالله بن كثير قرأ على مجاهد، ومجاهد قرأ على ابن عباس، وابن عباس قرأ القرآن على أُبيّ بن كعب:

﴿حَصيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ كذٰلكَ نُفَصِّلِ الآياتِ﴾[1].

في رواية:

وقرأ أبيُّ القرآن على رسول الله ﷺ.

وهٰذا الإسناد متصل بالرسول ـ عليه السلام ـ نقله أهلُ العدالة والصيانة، وإذا صحَّ عن رسول الله ﷺ أمرٌ؛ لم يؤخذ بحديث يخالفه[2].

قال أبو عبيد:

لم يزل صنيعُ عثمان ـ رضي الله عنه ـ في جمعه القرآن يُعْتَدُّ له بأنه من مناقبه العظام، وقد طعن عليه فيه بعضُ أهل الزَّيْغ، فانكشف عوارُهُ، ووضحت فضائِحُهُ.

قال أبو عُبيد:

وقد حدِّثتُ عن يزيد بن زُرَيع عن عمران بن جرير عن أبي مِجْلز قال:

---

(١) يونس: ٢٤.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٨٠ ـ ٨٣).

طعن قوم على عثمان ـ رحمه الله ـ بحُمْقِهم جمعَ القرآن، ثم قرؤوا بما نُسِخَ.

قال أبو عُبيد:

يذهب أبو مِجْلز إلى أن عثمان أسقط الذي أسقط بعلمٍ؛ كما أثبت الذي أثبت بعلمٍ.

قال أبو بكر:

وفي قوله ـ تعالى ـ:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإِنَّا لهُ لَحافِظونَ﴾[1].

دلالة على كفر هٰذا الإنسان؛ لأن الله ـ عزَّ وجلَّ ـ قد حفظ القرآن من التغيير والتبديل، والزِّيادة والنقصان.

فإذا قرأ القارىء:

«تبَّت يدا أبي لهب وقد تب . ما أغنى عنه ماله وما كسب . سيصلى ناراً ذات لهب . ومُريَّته حمالة الحطب . في جيدها حبل من ليف».

فقد كذب على الله ـ جلَّ وعلا ـ وقوَّله ما لم يقل، وبدَّل كتابه، وحرَّفه، وحاول ما قد حفظه منه، ومنع من اختلاطه به.

وفي هٰذا الذي أتاه توطئة الطريق لأهل الإلحاد؛ ليُدْخِلوا في القرآن ما يُحِلُّون به عُرى الإسلام، ويَنْسِبونَهُ إلى قوم كهٰؤلاء القوم، الذين أحالوا

---

(١) الحجر: ٩.

هٰذا بالأباطيل عليهم.

وفيه إبطالُ الإجماع، الذي بهِ يُحْرَسُ الإسلام، وبثباته تقام الصَّلوات، وتؤدَّى الزكوات، وتُتحرَّى المتعَبَّدات.

وفي قول الله ـ تعالى ـ:

﴿ألرٓ . كتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾[1].

دلالة على بدعة هٰذا الإنسان، وخروجه إلى الكفر؛ لأن معنى ﴿أُحْكِمت آياته﴾: مُنِعَ الخلق من القدرة على أن يزيدوا فيها، أو ينقصوا منها، أو يعارضوها بمثلها.

وقد وجدنا هٰذا الإنسان زاد فيها:

«وكفى الله المؤمنين القتال بعليٍّ، وكان الله قوياً عزيزاً».

فقال في القرآن هُجْراً، وذكر علياً في مكان؛ لو سمعه يذكره فيه؛ لأمضى عليه الحد، وحكم عليه بالقتل.

وأسقط من كلام الله: ﴿قُلْ هُو﴾، وغيَّر ﴿أحد﴾، فقرأ:

«الله الواحد الصمد».

وإسقاط ما أسقطه نفيٌ له وكفرٌ، ومَن كفر بحرف من القرآن؛ فقد كفر به كله، وأبطل معنى الآية؛ لأن أهل التفسير قالوا:

نزلت الآية جواباً لأهل الشرك لمَّا قالوا لرسول الله ﷺ: صِفْ لنا

---

(1) هود: ١.

ربُّك: أمِن ذهب؟ أم من نحاس؟ أم من صُفر؟ فقال الله ـ جلَّ وعزَّ ـ ردّاً عليهم:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1].

ففي ﴿هو﴾ دلالة على موضع الردِّ، ومكان الجواب، فإذا سقط؛ بطل معنى الآية، ووضح الافتراء على الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، والتكذيب لرسول الله ﷺ.

ويقـالُ لهٰذا الإنسان ومَن ينتحل نصرته: أخبرونا عن القرآن الذي نقرؤه ـ ولا نعرف نحن ولا مَن كانَ قبلنا مِن أسلافنا سواه ـ هل هو مشتمل على جميع القرآن، من أوَّله إلى آخره، صحيح الألفاظ والمعاني، عارٍ عن الفساد والخلل؟ أم هو واقع على بعض القرآن، والبعض الآخر غائب عنّا؛ كما غاب عن أسلافنا والمتقدِّمين من أهل ملَّتنا؟!

فإن أجابوا بأن القرآن الذي معنا مشتمل على جميع القرآن، لا يسقط منه شيء، صحيح اللفظ والمعاني، سليمها من كل زلل وخلل؛ فقد قَضَوْا على أنْفُسِهِم بالكفر حين زادوا فيه:

«فليس له اليوم ها هنا حميم . وليس له شراب إلا من غسلين . من عين تجري من تحت الجحيم . لا يأكله إلا الخاطئون».

فهٰذا متناقض، يفسد بعضُه بعضاً؛ لأن الشراب لا يؤكل، ولا تقول العرب: أكلت الماء، لكنهم يقولون: شربته، وذقته، وطعمته.

---

(١) انظر تخريجه في «لباب النقول في أسباب النزول» (ص ٢٢٨).

ومعناه فيما أنزل الله ـ تبارك وتعالى ـ على الصِّحَّة في القرآن، الذي مَن خالف حرفاً منه؛ كفر.

«ولا طعام إلا من غسلين».

لا يأكل الغسلين إلا الخاطئون، أو: لا يأكل الطعام إلا الخاطئون.

و (الغسلين): ما يخرج من أجوافهم من الشحم، وما يتعلَّق به من الصَّديد وغيره.

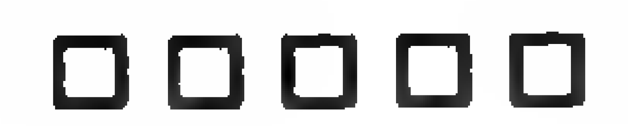
فهٰذا طعام يؤكل عند البليَّة والنِّقمة، والشراب محال أن يؤكل!

فإن ادَّعى هٰذا الإنسان أن هٰذا الباطل الذي زاده من قوله: «من عين تجري من تحت الجحيم»؛ ليس بعدها: «لا يأكله إلا الخاطئون»، ونفى هٰذه الآية من القرآن؛ لتصح له زيادتُهُ؛ فقد كفر لما جحد آية من القرآن.

وحسبك بهٰذا كله رداً لقوله، وخِزْياً لمقاله.

وما يؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرؤوا بكذا وكذا؛ إنما ذٰلك على جهة البيان والتفسير، لا أن ذٰلك قرآن يُتْلى.

وكذٰلك ما نُسخ لفظه وحكمه، أو لفظه دون حكمه؛ ليس بقرآن[1].



(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٨٤ ـ ٨٦).

(٧)

طعن الشيعة في الصحابة رضي الله عنهم(*)

قال ابن عباس:

أمر الله ـ تعالى ـ بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ، وهو يعلم أنهم سيُفْتَنون.

وقالت عائشة:

(*) وانبنى على ذٰلك ردُّهم كثيراً من السنَّة النبويَّة، وقد صرَّح المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في ردِّ الشيعة حجِّية السنة في «تفسيره» (١ / ٣٨)، فراجعه.

ومـذهب الشيعـة ـ قديمـاً وحـديثاً ـ قائم على الشتم، وبيَّن العلامة عليٌّ القاري موقفهم وعباراتِهم الدارجة في أوانه في شتم الأصحاب، وحكم الإسلام فيمن سبَّ الشيخين ـ أبي بكر وعمر ـ خصوصاً، والصحابة عموماً، في كتابه «شم العوارض في ذم الروافض»، انظره بتحقيقنا، نشر دار الهجرة.

وبيَّن الشيخ محمد بهجة البيطار في آخر رسالته «الإسلام والصحابة الكرام بين السنَّة والشعية» (ص ٦٥ ـ ٦٦) موقف الشيعة المعاصرين من الصحابة، فقال:

«وهٰذا كاتب من أوثق الكتاب قد زار بلادهم، ورأى فيها أشياء تصمُّ السميع، وتعمي البصير، ويُسأل عن مثلها العافية، فقد كتب تحت عنوان (في بلاد الشيعة):

(جُلْت في بلاد الشيعة ـ طولاً وعرضاً ـ سبعة أشهر وزيادة، وكنتُ أمكثُ في كلِّ عواصمها أياماً أو أسابيع . . .).

إلى أن قال:

(وأوَّل شيء سمعتُه، وأنكر شيء أنكرته في بلاد الشيعة هو لعن الصِّدِّيق والفاروق وأمَّهات المؤمنين: السيدة عائشة والسيدة حفصة، ولعن العصر الأول كافة، في كلِّ خطبة، وفي كل حفلة ومجلس في البدء والنهاية، وفي ديابيج الكتب والرسائل، وفي أدعية الزيارات =

. . . .

= كلها، حتى في الأسقية، ما كان يسقي ساقٍ إلا ويلعن، وما كان يشرب شارب إلا ويلعن

وأول كل حركة وكل عمل هو الصلاة على محمد وآل البيت، واللعن على الصدي

والفاروق وعثمان، الذين غصبوا حق أهل البيت، وظلموهم، وهو عندهم أعرف معروف

يلتذُّ به الخطيب، ويفرح عنده السامع، وترتاح إليه الجماعة، ولا ترى في مجلس أثر ارتيا

إلا إذا أخذ الخطيب فيه؛ كأن الجماعة لا تسمع إلا إياه، أو لا تفهم غيره)». انتهى.

وما هٰذا الأمر إلا امتداد لبغض قديم من أسلافهم للصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ حتى وصل حالهم إلى الكتابة على أبواب المساجد لعن أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي ا عنهم ـ كما في «البداية والنهاية» (١١ / ٢٤٠)، و«الكامل» (٨ / ٥٤٩).

بل كان بعض فرقهم يأخذ البغل أو الحمار، ويضربه، ويعطشه، ويجيعه، على أ روح أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فيه؛ إيماناً منهم بتناسخ الأرواح، وكذٰلك يفعلو بالعنزة على أن روح عائشة فيها؛ كما قال ابن حزم في «الفصل» (٤ / ١٨٢).

بل صنَّف الكركي صاحب الحظوة عند الشاه طهماسب رسالةً بعنوان: «نفحا اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت»، وكان لا يركب، ولا يمضي؛ إلا والسبَّاب يمشي ف ركابه؛ مجاهراً بلعن الشيخين، ولا يزال المتشيعون الفرس يذكرون مقتل عمر ـ رضي ال عنه ـ إلى يومنا هٰذا، فيحتفلون بمقتله كل عام.

انظر: «التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي» (٢٧٤).

فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يُشاهد فيه إلا غالياً في الحبِّ، مُفر في البغض، ومن أين يقعُ له الإنصاف والاعتدالُ؟!

فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمانٍ قد انمحص فيه الحقُّ، واتَّضح م الطَّرفين، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين، وتبصَّرْنا، فعذرْنا، واستغفرْنا، وأحبب باقتصاد، وترحَّمنا على البُغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطإ ـ إن شاء الله ـ مغفور، وقل كما علمنا الله:

﴿رَبَّنا اغْفِرْ لنا ولإخوانِنا الذينَ سَبَقونا بالإيمانِ ولا تَجْعَلْ في قُلوبِنا غِلًّا للذينَ آمَنوا﴾ [الحشر: ١٠].

راجع «سير أعلام النبلاء» (٣ / ١٢٨).

أمِرْتُمْ بالاستغفار لأصحاب محمد، فَسَبَبْتُموهُم، سمعتُ نبيَّكم ﷺ
ول:

«لا تذهبُ هٰذه الأمةُ حتى يلعنَ آخرُها أوَّلَها»[1].

وقال ابن عمر:

سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:

«إذا رأيتُم الذين يسبُّون أصحابي؛ فقولوا: لعن الله أشَرَّكمْ»[2].

وقال العوَّام بن حَوْشَب:

أدركتُ صدر هٰذه الأمة يقولون:

اذكروا محاسنَ أصحاب رسول الله ﷺ؛ حتى تَأَلَّفَ عليهم القلوب،
لا تذكروا ما شجر بينهم؛ فتُجَسِّروا الناس عليهم.

---

(١) أخرج الترمذي في «الجامع» (٤ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥) (رقم ٢٢١٠)؛ من حديث
لي ـ رضي الله عنه ـ رفعه:

«إذا فعلت أمَّتي خمس عشرة خَصْلَة؛ حلَّ بها البلاء».

وذكر منها:

«ولَعَنَ آخِرُ هٰذه الأمَّة أوَّلها».

وإسناده ضعيف، فيه فرج بن فضالة.

(٢) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١ / ٣٩٧) (رقم ٦٠٦)، والترمذي في
الجامع» (٥ / ٦٩٧)، وقال:

«هٰذا حديث منكر، لا نعرفه من حديث عبيدالله بن عمر إلا من هذا الوجه، والنضر
جهول، وسيف مجهول».

وقال الشعبيُّ:

تفاضلت اليهود والنَّصارى على الرافضة بخَصْلَةٍ:

سُئِلتِ اليهود: مَن خير أهل ملَّتِكم؟ فقالوا: أصحاب موسى.

وسُئِلتِ النصارى: مَن خيرُ أهل ملَّتِكم؟ فقالوا: أصحاب عيسى.

وسُئِلَتِ الرافضةُ: مَن شرُّ أهل ملَّتِكم؟ فقالوا: أصحاب محمد!

أُمِـروا بالاستغفار لهم، فسبُّوهم، فالسيفُ عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقومُ لهم راية، ولا تثبُتُ لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، كلما أوقدوا ناراً للحرب؛ أطفأها الله بسفكِ دمائِهم، وإدحاضِ حجَّتِهم.

أعاذنا الله وإيَّاكم من الأهواء المضلَّة[1].

□□□□□

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٦ / ٢٩).

وانظر طعنهم ـ قبحهم الله ـ في أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في «الجامع لأحكام القرآن» (٦ / ٢٩).

(٨)
طعنهم في أم المؤمنين عائشة

قال أبو عمر[١]:

وأما التأويلات في إتمام[٢] عائشة؛ فليس منها شيء يروى عنها، وإنما هي ظنون وتأويلاتٌ لا يصحبها دليل.

وأضعف ما قيل في ذٰلك:

إنها أُمُّ المؤمنين، وإن النَّاس ـ حيث كانوا ـ هم بنوها، وكان منازلهم منازلها! وهل كانت أمَّ المؤمنين إلا أنَّها زوج النبيِّ أبي المؤمنين ﷺ، وهو الذي سنَّ القصر في أسفاره، وفي غزواته، وحجِّه، وعُمَره.

قلتُ[٣]: وقد اعترِض على هٰذا بأنَّ النبي ﷺ كان مشرِّعاً، وليست هي كذٰلك، فانفصلا.

وأضعفُ من هٰذا قولُ مَن قال:

إنَّها حيث أتمَّت لم تكن في سفر جائز!!

وهٰذا باطل قطعاً، فإنها كانت أخوفُ لله وأتقى من أن تخرُجَ في سفرٍ لا يرضاه.

---

(١) أي: ابن عبدالبر ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٢) أي: إتمامها في الصلاة من غير قصر، مع أنها في السفر.

(٣) أي: الإمام القرطبي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وهٰـذا التأويلُ عليها من أكاذيب الشيعة المبتدعة، وتشنيعهاتهم، سبحانك هٰذا بهتان عظيم!

وإنما خرجت ـ رضي الله عنها ـ مجتهدة محتسبة، تريد أن تطفىء نار الفتنة، إذ هي أحقُّ أن يُسْتَحْيى منها، فخرجت الأمور عن الضبط[1].

ذكر الثعلبيُّ وغيرُه أنَّ عائشة ـ رضي الله عنها ـ كانت إذا قرأت:

﴿وقَرْنَ في بُيوتِكُنَّ ولا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجاهِلِيَّةِ الأولى وأَقِمْنَ الصَّلاة وآتينَ الزَّكاةَ وأَطِعْنَ الله ورَسولَهُ إِنَّما يُريدُ الله لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ ويُطَهِّرَكُمْ تَطْهيراً﴾[2].

تبكي حتى تَبُلَّ خمارها.

وذكر أن سَوْدة قيل لها: لم لا تحجِّين ولا تَعْتَمرين كما يفعل أخواتُك؟!

فقالت: قد حججتُ واعتمرتُ، وأمرني الله أن أَقَرَّ في بيتي.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٥ / ٣٥٨ ـ ٣٥٩).

وفيه:

«وقيل: إنها أتمت؛ لأنها لم تكن ترى القصر إلا في الحج والعمرة والغزوة.

وهٰذا باطل؛ لأن ذٰلك لم يُنقل عنها، ولا عُرف من مذهبها، ثم هي قد أتمت في سفرها إلى عليٍّ.

وأحسن ما قيل في قصرها وإتمامها أنها أخذت برخصة الله؛ لتري الناس أن الإتمام ليس فيه حرج، وإن كان غيره أفضل».

(٢) الأحزاب: ٣٣.

قال الراوي :

فواللهِ ما خرجت من باب حجرتها حتى أخرجت جنازتها .

قال ابن عطية :

بكاء عائشة ـ رضي الله عنها ـ إنما كان بسبب سفرها أيام الجمل، وحينئذ قال لها عمار:

إن الله قد أمركِ أن تقرِّي في بيتك .

قال ابن العربي :

تعلّق الرافضة ـ لعنهم الله ـ بهٰذه الآية على أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ إذ قالوا :

إنها خالفت أمر رسول الله ﷺ حين خرجت تقود الجيوش، وتباشر الحروب، وتقتحم مأزق الطعن والضرب فيما لم يُفْرَض عليها، ولا يجوز لها!!

وقالوا :

ولقد حُصِرَ عثمان، فلما رأت ذٰلك؛ أمرت برواحلها، فقرِّبت لتخرج إلى مكة. فقال لها مروان : أقيمي هنا يا أم المؤمنين، ورُدِّي هٰؤلاء الرعاع، فإن الإصلاح بين الناس خيرٌ من حَجِّك .

قال ابن العربي :

قال علماؤنا ـ رحمة الله عليهم ـ: إن عائشة ـ رضي الله عنها ـ نذرت

الحج قبل الفتنة، فلم تر التخلُّف عن نذرها، ولو خرجت في تلك الثائرة؛ لكان ذٰلك صواباً لها.

وأما خروجها إلى حرب الجمل؛ فما خرجت لحربٍ، ولكن تعلَّق الناسُ بها، وشَكَوْا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة، وتهارج الناس، ورَجَوْا بركتها، وطَمِعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق، وظنَّت هي ذٰلك، فخرجت مقتديةً بالله في قوله:

﴿لا خَيْرَ في كَثيرٍ مِن نَجْواهُمْ إلا مَن أَمَرَ بصَدَقَةٍ أَوْ مَعْروفٍ أو إصلاحٍ بينَ النَّاسِ﴾[1].

وقوله:

﴿وإنْ طائِفتانِ مِن المؤمِنينَ اقْتَتَلوا فأَصْلِحوا بينَهُما﴾[2].

والأمر بالإصلاح مخاطبٌ به جميع الناس؛ من ذكر وأُنثى، حُرٍّ أو عبد.

فلم يرد الله ـ تعالى ـ بسابق قضائه، ونافذ حكمته، أن يقع إصلاح، ولكن جرت مطاعنات، وجراحات، حتى كاد يفنى الفريقان، فعمد بعضُهم إلى الجمل، فعرقبه[3]، فلما سقط الجملُ لجنبه؛ أدرك محمد بن أبي بكر

---

(١) النساء: ١١٤.

(٢) الحجرات: ٩.

(٣) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٤ / ٣٥٩):
«وعَرقَبت الدَّابة: قطعت عُرقوبها، وهٰذا مما زيدت فيه الراء، وإنما الأصل العَقِب للإنسان وحده».

عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فاحتملها إلى البصرة، وخرجت في ثلاثين امرأة، قَرَنَهُنَّ عليٌّ بها، حتى أوصلوها إلى المدينة؛ برَّة، تقية، مجتهدة، مصيبة، مثابة فيما تأوَّلت، مأجورة فيما فعلت، إذ كل مجتهد في الأحكام مصيب[1].

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٤ / ١٨٠ ـ ١٨٢).
ومقولة: «كل مجتهد في الأحكام مصيب» غير صحيحة، والصواب: «مأجور».

(٩)
الرد على الرافضة في قصرهم آل الرسول ﷺ على فاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم

آل الرسول ﷺ: مَن هو على دينه وملَّته، في عصره وسائر الأعصار، سواء كان نسيباً له أو لم يكن، ومَن لم يكن على دينه وملَّته؛ فليس من آله ولا أهله، وإنْ كان نسيبَهُ وقريبَه؛ خلافاً للرافضة، حيث قالت:

إنَّ آل رسول الله ﷺ: فاطمة، والحسن، والحسين فقط!

دليلنا قوله ـ تعالى ـ:

﴿وأَغْرَقْنا آلَ فِرْعَوْنَ﴾[1].

﴿أَدْخِلوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذابِ﴾[2].

أي: آل دينه، إذ لم يكن له ابن ولا بنت، ولا أب ولا عم، ولا أخ، ولا عَصَبة.

ولأنـه لا خلاف أن مَن ليس بمؤمن ولا مُوَحِّـد؛ فإنه ليس من آل محمد، وإن كان قريباً له، ولأجل هٰذا يقال: إن أبا لهب وأبا جهل ليسا من آله، ولا من أهله، وإن كان بينهما وبين النبيِّ ﷺ قرابة، ولأجل هٰذا قال الله ـ تعالى ـ في ابن نوح:

---

(١) البقرة: ٥٠.

(٢) غافر: ٤٦.

﴿إِنَّهُ ليسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غيرُ صالحٍ﴾[1].

وفي «صحيح مسلم»[2] عن عمرو بن العاص قال:

سمعتُ رسول الله ﷺ جهاراً غيرَ سرٍّ يقول:

«ألا إنَّ آل أبي ـ يعني فلاناً[3] ـ ليسوا لي بأولياء، إنما وليِّيَ الله وصالح المؤمنين».

وقال طائفة:

آل محمد: أزواجُه، وذرِّيَّته خاصَّة؛ لحديث أبي حُميد الساعدي؛ أنهم قالوا: يا رسول الله! كيف نصلِّي عليك؟ قال:

«قولوا: اللهمَّ صلِّ على محمد، وعلى أزواجه وذرِّيَّتِهِ؛ كما صلَّيْتَ على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى أزواجه وذرِّيَّتِه؛ كما باركتَ على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

---

(١) هود: ٤٦.

(٢) كتاب الإيمان، باب: موالاة المؤمنين، ومقاطعة غيرهم، والبراءة منهم (١ / ١٩٧) (رقم ٢١٥).

(٣) هي من بعض الرواة، خشي أن يسمِّيه، فيترتَّب عليه مفسدة وفتنة؛ إما في حق نفسه، وإما في حقه وحق غيره، فكنى به، والغرض إنما هو قوله ﷺ:

«إنما وليي الله وصالح المؤمنين».

ومعناه: إنما وليي مَن كان صالحاً، وإن بَعُدَ نسبُه مني، وليس وليي مَن كان غيرَ صالح، وإن كان نسبُهُ قريباً.

رواه مسلم[1].

وقالت طائفةٌ من أهل العلم:

الأهل معلوم، والآل: الأتباع.

والأول أصح؛ لما ذكرناه، ولحديث عبدالله بن أبي أوفى؛ أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه قومٌ بصدقتِهم؛ قال:

«اللهمَّ صلِّ عليهم».

فأتاه أبي بصدقته، فقال:

«اللهمَّ صلِّ على آل أبي أوْفى»[2].

□□□□□

---

(١) كتاب الصلاة، باب: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١ / ٣٠٦) (رقم ٤٠٧).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٣٨١ ـ ٣٨٢).

والحديث في «صحيح البخاري» (رقم ١٤٩٧ و٤١٦٦ و٦٢٣٢ و٦٣٥٩)، و «صحيح مسلم» (رقم ١٠٧٨).

(١٠)

مغالاتُهُم في عليٍّ بن أبي طالب وادِّعاؤهم استخلاف النبي ﷺ له على جميع الأمَّة

في «صحيح مسلم» عن سعد بن أبي وقَّاص قال:

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول لعليٍّ حين خلفه في بعض مغازيه:

«أما ترضى أن تكوني منِّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبيَّ بعدي»[1].

فاستدل بهٰذا الروافضُ والإِماميةُ وسائرُ فرَقِ الشيعة على أن النبي ﷺ استخلف علياً على جميع الأمَّـة!! حتى كفَّر الصحابةَ الإِماميةُ ـ قبحهم الله ـ؛ لأنهم ـ عندهم ـ تركوا العمل الذي هو النص على استخلاف علي، واستخلفوا غيره بالاجتهاد منهم.

ومنهم مَن كفَّر علياً؛ إذ لم يقم بطلب حقه.

وهٰؤلاء لا شك في كفرهم، وكفر مَن تبِعَهُم على مقالتهم.

ولم يعلموا أنَّ هٰذا استخلاف في حياةٍ؛ كالوكالة التي تنقضي بعزل الموكِّل أو بموته، لا يقتضي أنه متمادٍ بعد وفاته، فينْحلُّ على هٰذا ما تعلق به الإِماميةُ وغيرُهم.

---

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٤ / ١٨٧٠)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٢٢٦)، وأحمد في «المسند» (١ / ١٧٧)، و«فضائل الصحابة» (٢ / ٥٦٧ ـ ٥٦٨).

وقد استخلف النبيُّ ﷺ على المدينة ابنَ أُمِّ مكتوم، وغيرَه، ولم يلزم من ذُلك استخلافه دائماً بالاتفاق.

على أنه قد كان هارون شُرِّكَ مع موسى في أصل الرسالة، فلا يكون لهم فيه على ما راموه دلالة، والله الموفق للهداية[1].

□□□□□

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ٢٧٧).

(١١)
أسباب مغالاة الشيعة في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه

قالت الرافضة :

يجب نصب الإمـام عقلاً، وإن السمعَ إنما ورد على جهة التأكيد لقضية العقل، فأما معرفة الإمام؛ فإن ذٰلك مدرَك من جهة السمع دون العقل.

وهٰذا فاسد؛ لأن العقل لا يوجب ولا يحظر، ولا يُقبِّح ولا يحَسِّن، وإذا كان كذٰلك؛ ثبت أنها واجبة من جهة الشرع، لا من جهة العقل، وهٰذا واضح.

فإن قيل: إذا سُلِّم أن طريق وجوب الإمامة السمع؛ فخبِّرونا: هل يجب من جهة السمعِ بالنصِّ على الإمام من جهة الرسول ﷺ، أم من جهة اختيار أهل الحلِّ والعقد له، أم بكمال خصال الأئمة فيه، ودعاؤه مع ذٰلك إلى نفسه كاف فيه؟!

فالجواب أن يقال: اختلف الناس في هٰذا الباب، فذهبت الإماميةُ وغيرُها إلى أن الطريق الذي يُعرف به الإمام هو النصُّ من الرسول ـ عليه السلام ـ ولا مدخل للاختيار فيه.

وعندنا: النظر طريق إلى معرفة الإمام، وإجماع أهل الاجتهاد طريق إليه، وهٰؤلاء الذين قالوا: لا طريق إليه إلا النَّصُّ؛ بَنَوْه على أصلهم: أن

القياس والرأي والاجتهاد باطل، لا يُعرف به شيء أصلاً، وأبطلوا القياس أصلاً وفرعاً.

ثم اختلفوا على ثلاث فرق:

فرقة تدَّعي النصَّ على أبي بكر.

وفرقة تدَّعي النصَّ على العباس.

وفرقة تدَّعي النصَّ على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم ـ.

والدَّليل على فقدِ النصِّ وعدمه على إمام بعينه هو: أنه ﷺ لو فرض على الأمة طاعة إمامٍ بعينه، بحيث لا يجوز العدول عنه إلى غيره؛ لعُلِمَ ذلك؛ لاستحالة تكليف الأمة بأسرها طاعة الله في غير معيَّن، ولا سبيل لهم إلى العلم بذلك التكليف.

وإذا وجب العلم به؛ لم يَخْلُ ذلك العلم من أن يكون طريقُه أدلة العقول، أو الخبر.

وليس في العقل ما يدلُّ على ثبوت الإمامة لشخص معيَّن.

وكذلك ليس في الخبر ما يوجب العلم بثبوت إمام معيَّن؛ لأن ذلك الخبر إما أن يكون متواتراً، أوجب العلم ضرورةً أو استدلالاً، أو يكون من أخبار الآحاد.

ولا يجوز أن يكون طريقُهُ التواتر الموجب للعلم ضرورةً أو دلالةً، إذ لو كان كذلك؛ لكان كلُّ مكلَّفٍ يجد من نفسه العلم بوجوب الطاعةِ لذلك المعيَّن، وأن ذلك من دين الله عليه؛ كما أنَّ كل مكلَّف علم أن من دين

الله الواجب عليه خمس صلوات، وصوم رمضان، وحج البيت، ونحوها، ولا أحد يعلم ذٰلك من نفسه ضرورة، فبطلت هٰذه الدعوى.

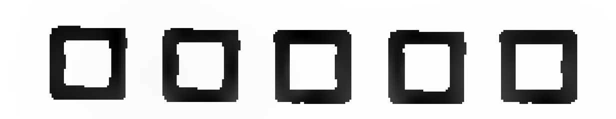
وبطل أن يكون معلوماً بأخبار الآحاد؛ لاستحالة وقوع العلم به.

وأيضاً؛ فإنه لو وجب المصير إلى نقل النصّ على الإمام بأيٍّ وجه كان؛ وجب إثبات إمامة أبي بكر والعباس؛ لأن لكل واحد منهما قوماً ينقلون النصّ صريحاً في إمامته، وإذا بطل إثبات الثلاثة بالنصّ في وقت واحد؛ كذٰلك الواحد، إذ ليس أحد الفِرق أولى بالنص من الآخر.

وإذا بطل ثبوت النص لعدم الطريق الموصل إليه؛ ثبت الاختيار والاجتهاد.

فإن تعسَّف متعسِّف، وادعى التواتر والعلم الضروري بالنص؛ فينبغي أن يقابَلوا على الفور بنقيض دعواهم في النص على أبي بكر، وبأخبار في ذٰلك كثيرة، تقوم أيضاً في جملتها مقام النصّ.

ثم لا شك في تصميم مَن عدا الإماميَّة على نفي النص، وهم الخلق الكثير، والجمُّ الغفير، والعلم الضروري لا يجتمع على نفيه مَن ينحطُّ عن معشار أعداد مخالفي الإمامية، ولو جاز ردُّ الضروري في ذٰلك؛ لجاز أن ينكر طائفة بغداد والصين الأقصى وغيرها[1].



---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(١٢)

ردُّ الأحاديث التي احتجَّ بها الإماميَّة في النص على علي وأن الأمة كفرت بهذا النص وارتدت وخالفت أمر الرسول ﷺ عناداً!!

منها قوله ـ عليه السلام ـ:

«مَن كُنْتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه، اللهمَّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»[1].

قالوا:

والمولى في اللغة بمعنى أوْلى، فلما قال: «فعليٌّ مولاه» بفاء التعقيب؛ عُلِمَ أن المراد بقوله: «مولى»؛ أنه أحق وأولى، فوجب أن يكون أراد بذلك الإمامة، وأنه مفترض الطاعة.

وقوله ـ عليه السلام ـ لعليٍّ:

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»[2].

---

(١) أخرجه النسائي في «الخصائص» (رقم ٨٤)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٣٧٢)، و«الفضائل» (رقم ٩٤٧ و٩٥٤ و٩٥٩ و٩٦١ و٩٦٧ و١١٦٧)، والبزار في «المسند» (٣ / ١٨٩ ـ كشف الأستار)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ١٣٦٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ٢٢٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٤٠٨).

وانظر «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٧٥٠).

(٢) حديث صحيح، ومضى تخريجه.

قالوا:

ومنزلة هارون معروفة، وهو أنه كان مشاركاً له في النبوَّة، ولم يكن ذٰلك لعليٍّ، وكان أخاً له، ولم يكن ذٰلك لعليٍّ، وكان خليفة، فعُلِم أن المراد به الخلافة.

والجواب عن الحديث الأول:

أنه ليس بمتواتر، وقد اختلف في صحته[1]، وقد طعن فيه أبو داود

---

(١) قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤ / ٣٤٣) على الحديث المتكلم عليه بعد أن ذكره من عشرة طرق:

«وللحديث طرق أخرى كثيرة، جمعها طائفة كبيرة، منها الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٠٣ ـ ١٠٨)، وقد ذكرتُ وخرَّجت ما تيسر لي منها، مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقيناً، وإلا فهي كثيرة جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد؛ قال الحافظ ابن حجر:

«منها صحاح، ومنها حسان».

وجملة القول أنَّ الحديث صحيح بشطريه، بل الأوَّل منه متواتر عنه ﷺ؛ كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرتُ منها كفاية».

ثم قال:

«أما ما يذكره الشيعةُ في هٰذا الحديث وغيره: أنَّ النبيَّ ﷺ قال في عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ:

«إنه خليفتي من بعدي».

فلا يصح بوجه من الوجوه، بل هو مِن أباطيلهم الكثيرة، التي دلَّ الواقع التاريخي على كذبها؛ لأنه لو فرض أن النبي ﷺ قاله؛ لوقع كما قال؛ لأنه ﴿وحي يوحى﴾، والله ـ سبحانه ـ لا يخلف وعده، وقد خرجتُ بعض أحاديثهم في ذٰلك في الكتاب الآخر: «الضعيفة» (٤٩٢٣ و٤٩٣٢) في جملة أحاديث لهم احتج بها عبدالحسين في «المراجعات»، بيَّنت وهاءها وبطلانها، وكذبه هو في بعضها، وتقوُّله على أئمة السنة فيها».

السجستاني، وأبو حاتم الرازي، واستدلا على بطلانه بأنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«مُزَيْنَة وجُهَيْنة وغِفار وأَسْلَم مواليَّ دون الناس كلهم، ليس لهم مولى دون الله ورسوله».

قالوا:

فلو كان قد قال: «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»؛ لكان أحد الخبرين كذباً!!

جواب ثانٍ:

وهو أن الخبر، وإنْ كان صحيحاً، رواه ثقةٌ عن ثقةٍ؛ فليس فيه ما يدلُّ على إمامته، وإنما يدلُّ على فضيلته، وذٰلك أن المولى بمعنى الوليّ، فيكون معنى الخبر: مَن كنتُ وليَّه؛ فعليٌّ وليُّه؛ قال الله ـ تعالى ـ:

﴿فإنَّ الله هُو مولاهُ﴾[1].

أي: وليُّه.

وكان المقصود من الخبر أن يعلم الناس أنَّ ظاهر عليٍّ كباطنه، وذٰلك فضيلة عظيمة لعليٍّ.

جواب ثالث:

وهو أن هٰذا الخبر ورد على سبب، وذٰلك أن أسامة وعلياً اختصما،

---

(١) التحريم: ٤.

فقال عليٌّ لأسامة: أنت مولاي. فقال: لستُ مولاك، بل أنا مولى رسول الله ﷺ. فذُكِر ذٰلك للنبي ﷺ، فقال:

«مَن كنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه».

جواب رابع:

وهو أن علياً ـ عليه السلام ـ لما قال للنبي ﷺ في قصة الإفك في عائشة ـ رضي الله عنها ـ:

«النساء سواها كثير».

شقَّ ذٰلك عليها، فوجد أهلُ النفاق مجالاً، فطعنوا عليه، وأظهروا البراءة منه، فقال النبيُّ ﷺ هٰذا المقال ردّاً لقولهم، وتكذيباً لهم فيما قدموا عليه من البراءة منه، والطَّعن فيه، ولهٰذا روي عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا:

ما كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله ﷺ إلا ببغضهم لعلي ـ رضي الله عنه ـ.

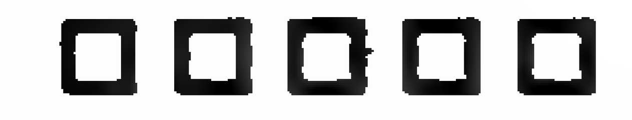
وأما الحديث الثاني:

فلا خلاف أن النبي ﷺ لم يُرِد بمنـزلة هارون من موسى الخلافة بعده، ولا خلاف أن هارون مات قبل موسى ـ عليهما السلام[1] ـ وما كان خليفةً بعده، وإنما كان الخليفة يوشع بن نون، فلو أراد بقوله: «أنت مني

---

(١) راجع «الجامع لأحكام القرآن» (٦ / ١٣ ـ وما بعدها).

بمنـزلـة هارون من موسى» الخـلافـة؛ لقال: أنت مني بمنزلة يوشع م
موسى، فلمـا لم يقـل هٰذا؛ دلَّ على أنـه لم يُرِد هٰذا، وإنمـا أراد أنـ
استخلفتـك على أهلي في حياتي وغيبوبتي عن أهلي؛ كما كان هارو
خليفة موسى على قومه لما خرج إلى مناجاة ربِّه[1].



(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

(١٣)

وضع الرَّافضة أحاديث في فضل علي

وغلوُّ الرافضة في حب علي ـ رضي الله عنه ـ حملهم على أن وضعوا أحاديث كثيرة في فضائله؛ منها:

أن الشمس غابت، ففاتت علياً ـ رضي الله عنه ـ العصر، فرُدَّت له الشمس.

وهٰذا من حيث النقل محالٌ[١]، ومن حيث المعنى؛ فإن الوقت قد فات، وعودُها طلوعٌ متجدِّد، لا يردُّ الوقت[٢].

□□□□□

---

(١) وقد حكم بوضعه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١ / ٣٢٣)، وابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١٨٩ ـ وما بعدها)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٥٦)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٩٧١)، وغيرهم.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١٥ / ١٩٨).

(١٤)

الردُّ على الرَّوافض في طاعة الإمام دون إبانة مستند شرعي

قال ـ تعالى ـ:

﴿ولا يَتَّخِذَ بَعْضُنا بعضاً أَرباباً مِن دونِ اللهِ﴾[١].

أي: لا نتَّبعه في تحليل شيء أو تحريمه؛ إلا فيما حلله الله ـ تعالى ـ.

وهو نظير قوله ـ تعالى ـ:

﴿اتَّخَذوا أَحْبارَهُمْ ورُهْبانَهُم أَرْباباً مِن دونِ اللهِ﴾[٢].

معناه: أنهم أنزلوهم منزلة ربِّهم في قبول تحريمهم وتحليلهم لما لم يحرمه الله، ولم يحله الله.

وهٰذا يدل على بطلان القول بالاستحسان المجرَّد، الذي لا يستند إلى دليلٍ شرعيٍّ.

وفيه ردٌّ على الروافض الذين يقولون:

يجب قبول قول الإمام دون إبانة مستند شرعي، وأنه يُحِلُّ ما حرَّمه الله؛ من غير أن يبيِّن مستنداً من الشريعة[٣].

---

(١) آل عمران: ٦٤.

(٢) التوبة: ٣١.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (٤ / ١٠٦ ـ ١٠٧).

(١٥)

الولاية والكرامة عند الشيعة

مَن أظهر الله ـ تعالى ـ على يديه ممَّن ليس بنبيٍّ كراماتٍ وخوارقَ للعادات؛ فليس ذٰلك دالًّا على ولايته؛ خلافاً لبعض الصوفية[1] والرَّافضة حيث قالوا:

إن ذٰلك يدلُّ على أنه وليٌّ، إذ لو لم يكن ولياً؛ ما أظهَر الله على يديه ما أظهر!

ودليلُنا أن العلم بأنَّ الواحدَ منا وليُّ الله ـ تعالى ـ لا يصحُّ إلا بعد العلم بأنه يموت مؤمناً، وإذا لم يعلم أنَّه يموت مؤمناً؛ لم يمكنا أن نقطع على أنه وليُّ الله ـ تعالى ـ؛ لأن الوليَّ لله ـ تعالى ـ مَن علم الله ـ تعالى ـ أنه لا يوافي إلا بالإيمان، ولما اتَّفقنا على أنَّنا لا يمكننا أن نقطع على أنَّ ذٰلك الرجل يوافي بالإيمان، ولا الرجل نفسه يقطع على أنه يوافي بالإيمان؛ علم أن ذٰلك ليس يدل على ولايته لله[2].

□□□□□

---

(١) انظر كلام الإمام القرطبي على الكرامة والولاية عند الصوفية في المواطن التالية من «تفسيره» (١١ / ٢٨ ـ ٣٠ و٩ / ١٦٩)، وقد جمعناه في «القرطبي والتصوف» (ص ٤٢).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(١٦)

زعم الإمامية أن الإنسان خالق أفعال الشر التي يعملها[*]

مذهب أهل السنة أنَّ الله ـ تعالى ـ أضلَّ إبليس، وخلق فيه الكفر، ولذلك نُسِبَ الإغواءُ في هٰذا[1] إلى الله ـ تعالى ـ.

وخالف الإماميةُ والقدريةُ وغيرُهما شيخَهم إبليس الذي طاوعوه في كلِّ ما زيَّنه لهم، ولم يطاوعوه في هٰذه المسألة، ويقولون:

أخطأ إبليسُ ـ وهو أهل للخطإ ـ حيث نسب الغواية إلى ربِّه، تعالى الله عن ذٰلك!

فيقال لهم:

وإبليس، وإن كان أهلاً للخطإ؛ فما تصنعون في نبيٍّ مكرَّم معصوم، وهو نوح ـ عليه السلام ـ حيث قال لقومه:

﴿ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لكُمْ إنْ كانَ اللهُ يُريدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُو ربُّكُمْ وإليهِ تُرْجَعونَ﴾[2].

(*) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبويَّة» (٢ / ٢٤):
«كان قدماء الشيعة متَّفقين على إثبات القدر والصِّفات، وإنما شاع فيهم ردُّ القدر من حين اتَّصلوا بالمعتزلة في دولة بني بويه».

(١) أي في قوله تعالى:
﴿قال فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ [الأعراف: ١٦].

(٢) هود: ٣٤.

وقد رُوِي أن طاووساً جاءه رجل في المسجد الحرام، وكان متَّهماً بالقَدَر، وكان من الفقهاء الكبار، فجلس إليه، فقال له طاووس:

تقومُ أو تُقام؟

فقيل لطاووس: تقول هٰذا لرجل فقيه!!

فقال: إبليس أفقهُ منه، يقول إبليس: ﴿رَبِّ بما أَغْوَيْتَني﴾. ويقول هٰذا: أنا أُغْوي نفسي[1].

وفي قوله ـ تعالى ـ:

﴿صِراطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عليهِمْ﴾[2].

ردٌّ على القدريَّة والمعتزلة والإماميَّة؛ لأنهم يعتقدون أن إرادة الإنسان كافية في صدور أفعاله منه؛ طاعةً كانت أو معصيةً؛ لأن الإنسان عندهم خالق لأفعاله، فهو غير محتاج في صدورها عنه إلى ربِّه.

وقد أكذبهم الله ـ تعالى ـ في هٰذه الآية، إذ سألوه الهداية إلى الصِّراط المستقيم، فلو كان الأمرُ إليهم، والاختيار بيدهم ـ دون ربِّهم ـ؛ لما سألوه الهداية، ولا كرروا السؤال في كل صلاة.

وكذٰلك تضرُّعهم إليه في دفع المكروه، وهو ما يناقض الهداية حيث قالوا:

﴿صِراطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عليهِمْ غَيْرِ المَغْضوبِ عليهِمْ ولا

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ١٧٥)، وانظر أيضاً (٩ / ٢٨).

(٢) الفاتحة: ٧.

الضَّالِّينَ﴾[1].

فكما سألوه ألا يضلَّهم، وكذلك يدعون فيقولون:

﴿رَبَّنا لا تُزِغْ قُلوبَنا بعْدَ إذْ هَدَيْتَنا﴾[2] الآية[3].

وفي قوله ـ تعالى ـ:

﴿أفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلٰهَهُ هَواهُ وأَضَلَّهُ اللهُ على عِلْمٍ وخَتَمَ على سَمْعِهِ وقَلْبِهِ وجَعَلَ على بَصَرِهِ غِشاوَةً فَمَنْ يَهْديهِ مِن بَعْدِ اللهِ أَفَلا تَذَكَّرونَ﴾[4].

ردٌّ على القدرية، والإمامية، ومَن سلك سبيلهم في الاعتقاد، إذ هي مصرِّحة بمنعهم من الهداية[5]. قال ـ تعالى ـ:

﴿أفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرْآنَ أَمْ على قُلوبٍ أَقْفالُها﴾[6].

أي: بل على قلوب أقفال، أقفلها الله ـ عزَّ وجلَّ ـ عليهم، فهم لا يعقلون.

وهٰذا يردُّ على القدريَّة والإمامية مذهبهم[7].

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) آل عمران: ٨.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١ / ١٤٩).

(٤) الجاثية: ٢٣.

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (١٦ / ١٦٩).

(٦) محمد: ٢٤.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» (١٦ / ٢٤٦).

وفي قوله ـ تعالى ـ:

﴿واعْلَموا أنَّ فيكُمْ رَسولَ اللهِ لَوْ يُطيعُكُمْ في كَثيرٍ مِن الأمْرِ لَعَنِتُّمْ ولٰكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إلَيْكُمُ الإيمانَ وزَيَّنَهُ في قُلوبِكُمْ وكَرَّهَ إليكُمُ الكُفْرَ والفُسوقَ والعِصْيانَ أُولٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدونَ﴾[1].

ردٌّ على القدرية، والإمامية، وغيرهم؛ حسب ما تقدَّم.

فهـو ـ سبحـانـه ـ المنفـرد بخلق ذوات الخلق، وخلق أفعـالهم وصفاتهم، واختلاف ألسنتهم وألوانهم، لا شريك له[2].

ومذهبنا هو الاقتصاد في الاعتقاد، وهو مذهب بين مذهبي المجبرة والقدرية، وخير الأمور أوساطها، وذٰلك أن أهل الحق قالوا:

نحن نفرق بين ما اضطررنا إليه وبين ما اخترناه، وهو أنا ندرك تفرقة بين حركـة الارتعـاش الواقعة في يد الإنسان؛ بغير محاولته وإرادته، ولا مقـرونـة بقـدرتـه، وبين حركة الاختيار إذا حرَّك يده حركة مماثلة لحركة الارتعاش، ومَن لا يفرق بين الحركتين: حركة الارتعاش وحركة الاختيار، وهما موجودتان في ذاته، ومحسوستان في يده بمشاهدته وإدراك حاسَّته؛ فهو معتوه في عقله، ومختلٌ في حسه، وخارج من حزب العقلاء.

وهٰذا هو الحق المبين، وهو طريق بين طريقي الإفراط والتفريط[3].

---

(١) الحجرات: ٧.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١٦ / ٣١٤).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٤ / ٩٧).

(١٧)
شيعة الجن

قال الله ـ تعالى ـ:

﴿وأنَّا منَّا الصَّالِحونَ ومِنَّا دونَ ذٰلكَ كُنَّا طَرائِقَ قِدداً﴾[١].

هٰذا من قول الجنِّ، أي: قال بعضُهم لبعض لما دعوا أصحابهم إلى الإيمان بمحمد ﷺ: وإنا كنا قبل استماع القرآن منا الصالحون، ومنا الكافرون.

وقيل: ﴿ومنا دُونَ ذٰلكَ﴾؛ أي: ومَن دون الصَّالحين في الصَّلاح.

وهو أشبه مِن حمله على الإيمان والشرك.

﴿كُنَّا طَرائِقَ قِدَداً﴾؛ أي: فِرقاً شتَّى.

قاله السُّدِّي.

الضَّحَّاك: أدياناً مختلفة.

قتادة: أهواء متباينة.

والمعنى: أي لم يكن كلُّ الجنِّ كفاراً، بل كانوا مختلفين؛ منهم كفَّار، ومنهم مؤمِنون صلحاء، ومنهم مؤمنون غير صلحاء.

وقال المسيَّب:

---

(١) الجن: ١١.

كنا مسلمين، ويهود، ونصارى، ومجوس.

وقال السُّدِّي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿طرائِقَ قِدَداً﴾؛ قال: في الجن مثلكم: قَدَرية، ومُرْجِئة، وخوارج، ورافضة، وشيعة، وسُنيَّة(١).

وأصل الجن من مارج من نار، وأصلنا من تراب، وخلقهم غير خلقنا.

فمنهم مؤمن وكافر، وعدوُّنا إبليس عدوٌّ لهم؛ يعادي مؤمنهم، ويُوالي كافرهم.

وفيهم أهواء: شيعة، وقدرية، ومرجئة، يتلون كتابنا.

وقد وصف الله عنهم في سورة الجن من قوله:

﴿وأنَّا مِنَّا المُسْلِمونَ ومِنَّا القاسِطونَ﴾(٢).

﴿وأنَّا مِنَّا الصَّالِحونَ ومِنَّا دونَ ذٰلكَ كُنَّا طرائِقَ قِدداً﴾(٣).

□□□□□

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٩ / ١٥).

(٢) الجن: ١٤.

(٣) الجن: ١١.

وما مضى من «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ٨٦ ـ ٨٧)، ونحوه في «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٣٢١).

(١٨)
إنكار الإمامية الميزان

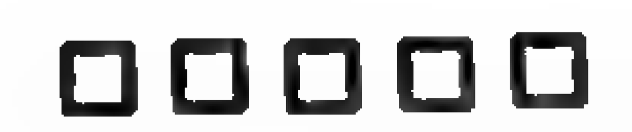
قال ابن فُورك:

وقد أنكرت الإمامية الميزان؛ بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها، إذ لا تقوم بأنفسها!

ومِن المتكلِّمين مَن يقول:

إن الله ـ تعالى ـ يقلِب الأعرَاضَ أجساماً، فيزنها يوم القيامة!

وهٰذا ليس بصحيح عندنا، والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب التي فيها الأعمال مكتوبة، وبها تخف[١].



(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧ / ١٦٥).

وانظر بيان عقيدة السلف الصالح في الميزان، وأنه ذو كفتين، وليس بمعنى العدل والقضاء، في رسالة الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي ـ رحمه الله تعالى ـ «تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان» بتحقيقنا، نشر وتوزيع دار ابن القيم، الدمام.

(١٩)

تجويزهم تعدُّد النساء بأكثر من أربع نسوة والرد عليهم

قال الله ـ تعالى ـ:

﴿وإِنْ خِفْتُمْ أَلا تُقْسِطوا في اليَتامى فانْكِحوا ما طابَ لكُمْ مِن النِّساءِ مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ وإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلوا فواحِدَةً أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُم ذٰلك أَدْنى أَلا تعولوا﴾[١].

اعلم أن هٰذا العدد: مَثْنى وثُلاث ورُباع، لا يدلُّ على إباحة تسع؛ كما قاله مَن بَعُدَ فهمُهُ للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلفُ الأمة، وزعم أن الواو جامعة، وعَضَدَ ذٰلك بأن النبيَّ ﷺ نكح تسعاً، وجمع بينهنَّ في عِصْمته.

والذي صار إلى هٰذه الجهالة، وقال هٰذه المقالة: الرافضةُ، وبعض أهل الظاهر، فجعلوا مثنى مثل اثنين، وكذٰلك ثُلاث ورباع.

وذهب بعضُ أهل الظاهر إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة؛ تمسُّكاً منه بأنَّ العدد في تلك الصيغ يفيد التِّكرار، والواو للجمع، فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين، وكذٰلك ثُلاث ورُباع.

وهٰذا كله جهلٌ باللسان والسنَّة، ومخالفة لإجماع الأمَّة، إذ لم يُسمع عن أحدٍ من الصحابة ولا التَّابعين أنَّه جمع في عصمته أكثر مِن أربع.

---

(١) النساء: ٣.

وأخرج مالك في «موطئه»، والنَّسائي والدارقطني في «سننهما»:

أنَّ النبيَّ ﷺ قال لغَيْلان بن أُميَّة الثَّقَفي ـ وقد أسلم وتحته عشر نسوة ـ:

«اخترْ منهنَّ أربعاً، وفارق سائرهنَّ»[1].

وأما ما أُبيح من ذٰلك للنبي ﷺ؛ فذٰلك من خصوصياته[2].

وأما قولهم: إن الواو جامعة؛ فقد قيل ذٰلك! لكن الله ـ تعالى ـ خاطب العرب بأفصح اللغات؛ والعرب لا تدع أن تقول: تسعة. وتقول: اثنين وثلاثة وأربعة. وكذٰل تستقبح ممن يقول: أعطِ فلاناً أربعة ستة ثمانية، ولا يقول: ثمانية عشر.

وإنما الواو في هٰذا الموضع بدل، أي: انكحوا ثلاثاً بدلاً من مثنى، ورباع بدلاً من ثلاث.

ولذٰلك عطف بالواو، ولم يعطف بـ (أو).

ولو جاء بـ (أو)؛ لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع.

---

(١) أخرجه الترمذي في «الجامع» (رقم ١١٢٨)، وابن ماجه في «السنن» (رقم ١٩٥٣)، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ١٣٧٧ ـ موارد)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ٥١)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ١٩٢ ـ ١٩٣)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ١٤٩ و١٨١)، ومالك في «الموطأ» (٢ / ٥٨٦)، وعبدالرزاق في «المصنف» (رقم ١٢٦٢١)، والحديث صحيح.

(٢) انظر: (١٤ / ٢١٢ ـ وما بعدها).

وأمـا قولهم: إن مَثْنى تقتضي اثنين، وثُلاث ثلاثة، ورُباع أربعة؛ فتحكُّم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه، وجهالة منهم.

وكذٰلك جَهْل الآخرين بأنَّ مَثْنى تقتضي اثنين اثنين، وثُلاث ثلاثة ثلاثة، ورُباع أربعة أربعة، ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثاً وثلاثاً، وأربعاً أربعاً حصرٌ للعدد. ومثنى وثلاث ورُباع بخلافها. ففي العدد المعدول عند العرب زيادةُ معنى ليس في الأصل. وذٰلك أنها إذا قالت: جاءت الخيل مثنى، إنما تعني بذٰلك اثنين اثنين، أي: جاءت مزدوجة.

قال الجوهري:

وكذٰلك معدول العدد.

وقال غيره:

إذا قلتَ: جاءني قوم مثنى أو ثُلاث أو أُحاد أو عُشار؛ فإنما تريد أنهم جاؤوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة. وليس هٰذا المعنى في الأصل؛ لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشـرة عشرة؛ فقد حصرت عِدَّة القوم بقولك: ثلاثة وعشرة. فإذا قلت: جاؤوني ربـاع وثُناء؛ فلم تحصر عِدَّتهم. وإنما تريد أنهم جاؤوك أربعة أربعة، أو اثنين اثنين.

وسواء كثر عددهم أو قلَّ في هٰذا الباب؛ فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمهم تحكُّم[1].

---

(١) أي: قول بالتَّشهِّي، ولا دليل عليه.

وما مضى من «الجامع لأحكام القرآن» (٥ / ١٧ ـ ١٨).

(٢٠)
الطَّلاق البدعي لا يقع عند الشِّيعة

مَن طلَّق في طُهْرٍ لم يجامع فيه؛ نفذ طلاقُه، وأصاب السنَّة، وإنْ طلَّقها حائضاً؛ نفذ طلاقُه، وأخطأ السنة.

وقال سعيد بن المسيِّب:

لا يقع الطَّلاق في الحيض؛ لأنَّه خلاف السنة، وإليه ذهبت الشيعة.

وفي «الصحيحين» ـ واللفظ للدارقطني ـ عن عبدالله بن عمر قال:

طلَّقت امرأتي وهي حائض، فذَكَر ذلك عمر لرسول الله ﷺ، فتغيَّظ رسولُ الله ﷺ، فقال:

«ليراجعْها، ثم ليمسكها حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها، فإن بدا له أن يطلقها؛ فليطلقها طاهراً من حيضتها، قبل أن يمسَّها، فذلك الطَّلاق للعدَّة؛ كما أمره الله».

وكان عبدالله بن عمر طلَّقها تطليقة، فحسبت من طلاقها، وراجعها عبدالله بن عمر؛ كما أمره رسول الله ﷺ.

وفي رواية عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:

«هي واحدة»[١].

---

(١) هذه الرواية صحيحة، وشكك ابن القيم في رفعها، مع قوله:

وهٰذا نصٌّ.

وهو يردُّ على الشيعة قولهم[1].

□□□□□

= «لو كانت هٰذه اللفظة من كلام رسول الله ﷺ ما قدَّمنا عليها شيئاً، ولصرنا إليها بأوَّل وهلة».

انظر كلاماً مفيداً في تخريج الحديث السابق، وبيان أن طلاق الحائض يقع ويُعتدُّ به في «إرواء الغليل» (٧ / ١٢٤ ـ ١٣٨).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٨ / ١٥٠ ـ ١٥١).

(٢١)

عدم القول بوجوب غسل الرجلين في الوضوء عند الشيعة

قال الله ـ تعالى ـ:

﴿يا أيُّها الذينَ آمَنوا إذ قُمْتُم إلى الصَّلاةِ فاغْسِلوا وُجوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وامْسَحوا بِرؤوسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعبَيْنِ﴾[١].

قرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿وأَرْجُلَكُم﴾؛ بالنصب.

وروى الوليد بن مسلم عن نافع أنه قرأ: ﴿وأَرْجُلُكُم﴾؛ بالرفع.

وهي قراءة الحسن والأعمش سليمان.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة: ﴿وأَرْجُلِكُم﴾؛ بالخفض.

وبحسب هٰذه القراءات اختلف الصحابةُ والتابعون، فمَن قرأ بالنصب؛ جعل العامل: (اغسلوا)، وبنى على أن الفرض في الرجلين الغسل دون المسح، وهٰذا مذهب الجمهور، والكافَّة من العلماء، وهو الثابت من فعل النبي ﷺ، واللازم من قوله في غيرما حديث.

وقد رأى قوماً يتوضؤون وأعقابُهم تلوح، فنادى بأعلى صوته:

«ويلٌ للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»[٢].

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) حديث: «ويل للأعقاب من النار» مروي عن جماعة من الصحابة، أورده =

ثم إنَّ الله حدَّهما، فقال: ﴿إلى الكَعْبَيْنِ﴾؛ كما قال في اليدين: ﴿إلى المرافِقِ﴾، فدلَّ على وجوب غسلهما، والله أعلم.

ومَن قرأ بالخفض؛ جعل العامل الباء.

قال ابن العربي:

«اتَّفقت العلماءُ على وجوب غسلهما، وما علمت من ردَّ ذٰلك سوى الطبري من فقهاء المسلمين، والرَّافضة من غيرهم، وتعلق الطبري بقراءة الخفض»[2].

تمَّت بحمد الله رب العالمين.

□□□□□

= الكتاني في «نظم المتناثر» (ص ٤٠ ـ ٤١) عن ثلاثة عشر نفساً، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» (ص ٤٢) عن تسعة أنفس، وقد صرَّح بتواتر هٰذا الحديث المناوي في «فيض القدير» (٦ / ٣٦٧)، وشارح كتاب «مسلَّم الثبوت» في الأصول، كما في «نظم المتناثر» (ص ٤١).

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٦ / ٩١).

الفهارس*

- فهرس الآيات الكريمة.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المذاهب والفرق.
- فهرس الموضوعات والمحتويات.

---

* حرف (ت) يشير إلى أنّ ما ذكر قبله وارد في التعليق.
* الأرقام الواردة في جميع الكتاب والفهارس هي أرقام الصفحات.

فهرس الآيات الكريمة

فهرس الأحاديث الشريفة

□□□□□

فهرس الأعلام

□□□□□



فهرس المذاهب والفرق

□□□□□



فهرس الموضوعات والمحتويات

الصفحة الموضوع